التاريخ والحقيقة

بين مفاهيم الضمير والذاكرة والعدالة الانتقالية

التاريخ والحقيقة
بين مفاهيم الضمير والذاكرة والعدالة الانتقالية

إعداد وكتابة

مريم أبو غازي

منة المصري

تحريــر

عماد مبارك

تصــميم الغلاف وتنسيق





النـــاشر
مؤسســـة حـــرية الفــكر والتعـــبير

٥ شارع ابراهيم نجيب | الدور الثالث

جـــاردن ســـيتي | -القـــــاهـــرة

ت/ف : ٠٢/٠٠٢ - ٨١٢٦٢٩٧٢

info@afteegypt.org

www.afteegypt.org

رقم الايداع:

المحتوى

مقدمة

خلال أي حراك اجتماعي وسياسي، تلعب معركة سرد الأحداث وكتابتها دوراً أساسياً في تشكيل المستقبل .[1]حفظ وثائق اللحظة والإمساك بها أهم الخطوات في هذه المعركة. فالوثائق ورواية الأحداث والانتهاكات تمثل جسراَ لسرد التاريخ وتشكيل ذاكرة وضمير المجتمع. لذلك فان هناك صراعًا دائمًا بين الأطراف المختلفة حول الحقيقة. فكل طرف يحاول أن يحافظ على الوثائق والشهادات والروايات المختلفة أو يمحوها لخلق سردِ للأحداث يناسب احتياجاته، في محاولة لتشكيل رواية معتمدة للأحداث وإيجاد مكان لها في الذاكرة الجمعية.

وعادة لا تصل كل الروايات إلى كتب التاريخ، فكما قال الكاتب جورج أورويل في روايته 1984 "من يتحكم في الماضي، سيتحكم في المستقبل، ومن يتحكم في الحاضر، يتحكم في الماضي".[2] وبالتالي ففي معظم الأحيان من يكون في السلطة يتحكم في الكتابة عن الحاضر. فكما قال المؤرخ الهندي سابياساشي بهاتاشاريا "واحدة من الممارسات الأكثر انتشاراً في أنظمة الدولة هي السيطرة على الماضي. فأقسام كاملة من تاريخ العالم ليس لها أي وجود أخر غير ما يسمح لنا من في السلطة بمعرفته"[3]. وحينها تتحول الروايات الأخرى لمجرد قصص تتحاكاها الأجيال جيلًا بعد جيل حتى تتحول إلى أساطير، وكثيراَ ما تفقد هذه السرديات مع مرور الوقت مكانها في ذاكرة المجتمع. ويقتصر التاريخ حينها على قصص الحكام والقادة، التي يتحولون فيها إلى أبطال أسطوريين، تُنسب إليهم كل الأمجاد وتُمحى لهم أخطاءهم[4] . وفي نفس التاريخ الانتقائي كثيراَ ما يهمش المواطنون العاديون الذين يغيرون الحاضر من خلال مقاومتهم اليومية[5]. و لذلك فان عملية كتابة التاريخ ومحاولات تشكيل الذاكرة الجمعية وحفظها تعد جزءاَ لا يتجزأ من صراع القوى بين الأطراف المختلفة. فمن يكتب الماضي هو من يحدد من الجاني ومن المجني عليه كما يشكل ويغير في الذاكرة والضمير الجمعي، وهو أيضًا من يستطيع أن يعزز عملية المحاسبة والعدالة الانتقالية أو يمنعها. ومن ثم، فالسلطة واعية بالقوة الممنوحة لمن يسيطر على رواية الأحداث؛ ولذلك فأنها تدعم فكرة التاريخ الواحد، وتقوم بقصر الرواية التاريخية في رواية موحدة "معتمدة"، وبذلك تشكك تلقائياَ في أي رواية موازية، ومن أجل السيطرة على هذه الرواية تقوم بمحاولات مستمرة لسرد روايتها الموحدة من خلال وسائل إعلامها ومؤرخيها. كما تقوم بمحاولة لمحو المصادر التي تشكك في مصداقية تلك الرواية أو تطرح تساؤلات حول الماضي الذي تقوم ببنائه. وبالتالي تكون مقاومة هذه الرواية صعبة، "وصعوبتها تكمن إلى حد ما في عدم قدرتنا

---

1 Fanon, F. 1963. *The Wretched of the Earth*, trans., Constance Farrington, London: Penguin.

2 جورج أورويل،1949. *1984*، ترجمة: أنور الشامي، المركز الثقافي العربي 2006.

3 Bhattacharya, Sabyasachi. April 1983. "History from Below", *Social Scientist*, Vol. 11, No. 4, pp. 3-20. URL: http://www.jstor.org/stable/3517020

4 خالد فهمي في كتابه "كل رجال الباشا" تكلم عن هذا النوع من التاريخ الانتقائي وكيف صنع من محمد علي أسطورة

5 Bayat, Assef. 1997. 'One: The Quiet Encroachment of the Ordinary". *Street Politics: Poor People's Movements in Iran.* Columbia University Press.

نحن على التخلي عن اعتقاد رسخناه في أذهاننا مفاده أننا لا نصنع تاريخنا بأيدينا، وأن علينا أن ننتظر من سيهبط علينا من السماء لينتشلنا من وهدتنا التي لا نستطيع إزاءها شيئًا".[6]

[6] خالد فهمي، 1997. كل رجال الباشا :محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة. ترجمة: شريف يونس، 2000. دار الشروق. ص.29

حالة الضمير والذاكرة في مصر، ورواية الأحداث

منذ عام 2011 وحتى اليوم تتوالى أحداث ترسم شكل هذه الفترة من التحول السياسي والاجتماعي في مصر. وفي حين أن هذه الفترة الثورية تحمل شعارات وأمال للتغير فهي أيضًا أتت ولا تزال تأتي بعدد كبير من الانتهاكات والقتلى والمصابين والمفقودين. ولا شك في أن عملية تأريخ هذه الفترة ومنحها مساحة في الذاكرة الجمعية للمجتمع ذات أهمية بالغة؛ فمن خلال سرد الأحداث وكشف الانتهاكات يمكن للمجتمع أن يشكل ضميره وأن يعبر بانتهاكات الحاضر والماضي لمستقبل أكثر شفافية. "فلكل شعب حق غير قابل للتصرف في معرفة الحقيقة عن الأحداث الماضية، المتعلقة بارتكاب جرائم شنيعة، وعن الظروف والأسباب التي أفضت إلى الانتهاكات الجسيمة أو المنهجية لحقوق الإنسان، وإلى ارتكاب هذه الجرائم. وتقدم الممارسة الكاملة والفعالة للحق في معرفة الحقيقة ضمانًا حيويًا لتفادي وقوع هذه الانتهاكات".[7]

ولكن الحقائق حول هذه الأحداث لم تجد طريقها للنور في ظل تراخي الحكومات المصرية المتعاقبة عن الحفاظ على الحقيقة وإتاحتها، وقصرها لرواية الأحداث على رواية السلطة، بما أثر سلبًا على الذاكرة والضمير الجمعي وعلى تعزيز عملية العدالة الانتقالية، وحال دون توفير تعددية الروايات التاريخية بما لها من أثر في تشكيل المستقبل فعقب الاعتداءات التي وقعت على الثوار فيما عرف إعلاميًا بموقعة الجمل أصدرت الحكومة قرارًا بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق، كما تشكلت لجان أخرى عقب وقائع الاعتداءات المتكررة طوال السنوات الثلاث التي أعقبت الثورة، لكن أيًا من تقارير هذه اللجان ونتائج عملها لم تعلن للكافة، وأقصى ما تم إعلانه كان ملخصًا لبعض هذه التقارير، كذلك تشكلت لجنة لتوثيق أحداث الثورة تولى رئاستها الدكتور خالد فهمي وتمت إعاقة أعمال هذه اللجنة حتى توقفت تمامًا مع نهاية عام 2011.

كما أن السلطة استخدمت سياسات صارمة فيما يتعلق بسرد وتداول الروايات والوثائق وإمكانية خلق رواية بديلة. فمن ناحية حاولت أن تهيمن على الرواية العامة للأحداث من خلال وسائل الإعلام المختلفة، فتم تصوير الأحداث بشكل يناسب السياسة العامة للدولة. كما تم تعزيز خطاب عام يشجع على تجاوز انتهاكات الماضي والحاضر من أجل النهوض بالمجتمع. ومن ثم خلق هذا الخطاب نوعًا من التضاد بين معرفة الحقيقة وتخطي مرحلة عدم الاستقرار، في حين أن معرفة الحقيقة هي الخطوة الأولى في عملية العدالة الانتقالية. والمصلحة العامة تقتضي كشف تلك الانتهاكات، والوقائع الأليمة التي شكلت ولا زالت تشكل عبئًا يثقل ضمير المجتمع ووعيه الجمعي، والذي لا يمكن نكرانه أو حذفه، لأنه سيظل يطارد الجميع بمزيد من عدم الاستقرار والاضطرابات. كما صاحب هذا الخطاب سياسات تعجيزية تتعلق بإتاحة وتتداول المعلومات والوثائق المتعلقة بهذه الفترة. مما جعل من مهمة سرد رواية بديلة مهمة صعبة. وحول تأريخ الثورة إلى وسيلة من وسائل الهيمنة من قبل السلطة، وساهم في صنع نظام قمعي جديد .[8]في حين أن هناك تجارب متعددة تعمل على إتاحة الحقيقة وتوثيقها من جانب، وخلق مواقع ضمير وذاكرة من جانب آخر. مثل تجارب صانعي الجرافيتي المتعددة التي جعلت من جدران شوارع مثل شارع محمد محمود، كتابًا لسرد تاريخ بديل ومواقع للضمير والذاكرة، وتجربة "مُصرين" التي عملت على أرشفة الحراك السياسي والاجتماعي وإتاحة وجهة نظر مختلفة حول الأحداث؛ أو "أنا مباشر" التي حاولت أن تقدم توثيقًا موضوعيًا لأحداث الثورة المختلفة آملين أن تستخدم هذه المادة في كتابة تاريخ مغاير على أيدي الشباب الذي عاش التجربة. ورغم أن هذه التجارب لحفظ الأحداث وتوثيقها ذات أهمية بالغة إلا أنه تمت محاربتها وتشويهها من قبل السلطة وحصرها في نطاق ضيق في وعي المجتمع.

---

7 مؤسسة حرية الفكر والتعبير، نوفمبر 2013. الحق في معرفة الحقيقة وانتهاكات حقوق الإنسان: لجان تقصي الحقائق بلا حقيقة. ص. 7

8 Fanon, F. 1963. *The Wretched of the Earth*, trans., Constance Farrington, London: Penguin. P.58

ولذلك فمن المهم، فهم وتعريف وطرح التساؤلات حول المفاهيم الأساسية المرتبطة بهذه العمليات، كالحقيقة والتاريخ والضمير والذاكرة والعدالة الانتقالية وعلاقة كل منها بالآخر. ومن هذا المنطلق، فإن هذه الورقة هي محاولة لفهم هذه المفاهيم ومُساءلة دورها، من خلال تعريفها ومحاولة توضيح العلاقات بينها. وذلك من أجل إلقاء الضوء على صناعة الضمير والذاكرة الجمعية، وتبني خطاب جديد يدعم تعددية الرواية التاريخية، والعمل على توثيق موازي لأهم ما مر على المجتمع المصري منذ 2011 من وقائع وأحداث، ومحاولة كتابة تاريخها "من الأسفل" بالإضافة لبناء قواعد معلوماتية مستقلة متاحة وسهلة التداول وقابلة للوصول إليها. بهدف إتاحة جزء من الحقيقة، ودعم عملية العدالة الانتقالية، ولكيلا تمحى ذاكرة هذه الأحداث أو يكتب تاريخها من وجهة نظر واحدة.

حول التاريخ

النقاش حول الحقيقة والحق في معرفتها له علاقة وطيدة بالتاريخ وكتابته. فكتابة التاريخ تلعب دوراً أساسيًا في الفكر البشري، ويؤثر التاريخ ويتأثر بمفهوم الحقيقة. فهو يستدعي أفكارًا لها علاقة بالإرادة والقدرة على الفعل، والتغير، ودور الظروف المادية في الشؤون الإنسانية. ويطرح إمكانية الوصول لنوع من أنواع الحقيقة وفهم أفضل لأنفسنا في الوقت الحاضر، من خلال فهم القوى، والخيارات، والظروف التي أدت بنا إلى الوضع الحالي.

هناك خلاف بين الفلاسفة والمؤرخين حول تعريف التاريخ، خصوصًا فيما يتعلق بمدى موضوعيته، ودور المؤرخ وشكل وكيفية الكتابة التاريخية. فكما شرح ميشيل-رولف ترويوت، "دور المؤرخ" بالنسبة إلى المدرسة الوضعية " الكشف عن الماضي، لاكتشاف أو، على الأقل، تقريب الحقيقة. وبالتالي لا يكون مفهوم السلطة إشكاليًا، ولا علاقة له ببناء السرد. وأقصى انتقاد للتاريخ، يكون افتراض أنه قصة عن السلطة، أو قصة عمن فازوا بها"[9]، أما بالنسبة للمدرسة البنائية "التاريخ شكل آخر من أشكال الخيال، فهو ليس سوى تفسير. فالسرد التاريخي يتجاوز قضية الحقيقة بحكم شكله"[10]. في حين أن هذين التعريفين على طرفي النقيض، ولا يجمعان كل تعريفات التاريخ ولكنهما يناقشان مسألة فلسفية مهمة، خاصة بصناعة التاريخ والحقيقة وهي **الموضوعية التاريخية**. وهي مشكلة تفتح الباب على عددٍ كبيرٍ من الأسئلة الجوهرية لفهم مفهوم الحقيقة التاريخية. فهل من الممكن أن تمثل المعرفة التاريخية الماضي بموضوعية؟ أو عوامل كالتحيز، والإغفال، والاختيار، والتفسير، تجعل كل الروايات التاريخية معتمدة على وجهة نظر المؤرخ؟ وهل هناك حقيقة تاريخية ثابتة، مستقلة عن تمثيل المؤرخ لها؟ أم أن التاريخ "مبني"، من دون واقع موضوعي مستقل عن الطرق التي يتم بناؤه بها؟ فمثلًا، هل هناك حقيقة تشرح عبارة "الثورة الفرنسية"، أم أن هناك مجرد تراكم لكتابات لنسخ مختلفة من الثورة الفرنسية؟[11] ماذا لو أن القصص المختلفة عن الماضي التي تبني التجارب التاريخية المختلفة، هي في واقع الأمر روايات متناقضة؟ هل يمكن مع ذلك التفكير والكتابة عن الماضي بشكل متماسك ومنهجي؟ هل يمكن للتاريخ أن يجمع بين أكثر من رواية؟ أو هل يمكن للتاريخ أن يسمح بوجود أكثر من تاريخ؟ كيف يمكن الالتزام ببعض المعايير المشتركة، وفي الوقت نفسه تحمل التنوع بين المؤرخين والخلافات العميقة في الطريقة، والفلسفة، والتفسير؟ كيف سيكون شكل تاريخ ديمقراطي حقيقي؟ كل هذه الأسئلة من المهم طرحها في محاولة لفهم أفضل للتاريخ أو محاولة العمل على سرد رواية تاريخية جديدة، خصوصًا إن تعلقت بحدث معقد ومليء بالروايات المتناقضة كالثورة أو الصراع.

ناقش هيجل جزء من هذه الأسئلة عندما عرف التاريخ بأنه "يجمع بين الجانب الذاتي والجانب الموضوعي، فالتاريخ هو كل من، الأشياء التي حدثت ورواية هذه الأشياء"[12]. فهو من جانب محاولة لطرح نسخة من نسخ الحقيقة، ولكن هذه المحاولة تتأثر بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وكذلك بصراعات القوى، كما تتشكل من خلال عيون المؤرخ وما يتاح له من وثائق. فكما قال المؤرخ الفرنسي مارك بلوخ، التاريخ هو "علم الإنسان في الزمان"[13] وأضاف أن التاريخ الإنساني لا معنى له إذا تجاهلنا حقيقة

---

[9] Trouillot, M. 1995. *Silencing the Past: Power and the Production of History*, Beacon Press. Pp.5

[10] المرجع السابق ص.6

[11] Little, D. 2012. "Philosophy of History", *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Winter 2012 Edition), Edward N. Zalta (ed.), (http://plato.stanford.edu/archives/win2012/entries/history/)

[12] Little, D. 2012. "Philosophy of History", *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Winter 2012 Edition), Edward N. Zalta (ed.), (http://plato.stanford.edu/archives/win2012/entries/history/)

[13] Le Goff, J.; Nora P., 1985. *Constructing the Past: Essays in Historical Methodology*, Cambridge: Cambridge University Press. pp. 424.

أن الإنسان له أهداف، وغايات، ونوايا. ومن نفس المنطلق وضحت المؤرخة جوان سكوت، أن "التاريخ ليس مرجعياً بحتاً ولكنه ما يتبناه المؤرخون، فالمقصود بالتاريخ ليس ما حدث، أو الحقيقة التي تنتظر أن يتم اكتشافها. ولكن التاريخ وهو ما نعرفه عن الماضي، هو القواعد التي تتحكم في إنتاج وقبول نوع المعرفة التي تسمي بالتاريخ"[14]. بمعنى آخر، التاريخ ليس ثابتاً، والحقائق التاريخية ليست موجودة في مكان واحد تنتظر أن يتم العثور عليها. ولكن التاريخ، أو ما حدث، موجود فقط في العلاقة مع الحاضر، حيث أننا لا نستطيع فهم الماضي إلا من المكان الذي نقف فيه الآن. فالذاكرة الفردية والجمعية تتشكل من خلال سياسات الحاضر وعلاقات القوى الموجودة التي تأثر على معاني الماضي.

ومن هذا التعريف يمكن أن نناقش، العلاقة بين التاريخ والحاضر. فهل التاريخ هو علم الماضي أم الحاضر. فكرة أن التاريخ يسيطر عليه الحاضر بالأساس مبنية على عبارة الفيلسوف الإيطالي بينيديتو كروتش "كل التاريخ هو تاريخ معاصر"[15]. فبغض النظر عن مدى البعد الذي تبدو عليه الأحداث التي يتداولها التاريخ، في حقيقة الأمر التاريخ مرتبط باحتياجات الحاضر. التاريخ لا يقتصر على الماضي بذاته أو على الطريقة التي يرى بها المؤرخ هذا الماضي ولكن التاريخ هو العلاقة بين الاثنين. فيجد قوته من الحاضر ويشكل المستقبل. ومن هنا فإن العمل على تأريخ الصراع السياسي والاجتماعي الذي مرت به مصر منذ 2011 ـ ومن قبل ذلك ـ ذو أهمية قصوى في تشكيل المستقبل. ليس لكشف الحقيقة المطلقة حول هذه الأحداث، ولكن لإتاحة تعددية في روايات هذه الأحداث، من خلال خلق مكان في التاريخ لذاكرة الناس لها. فما يبقى ذاكرة الناس عن الأحداث لا الأحداث في ذاتها، فماذا لو تم تغيير هذه الذاكرة أو محوها؟

هناك سياسة عامة، من قبل من في موقع سلطة لجعل التاريخ رواية واحدة تكتب "من أعلى". وهذه السياسة تغذي مفهوم أن التاريخ يمثل الحقيقة المطلقة عما حدث في الماضي، وأنه يتكون من رواية واحدة معتمدة تلبس ثوب الموضوعية. وهذا النوع من التعريف، يتجاهل تساؤلات لها علاقة بالعلاقة بين السياسة والسلطة، وكثيراً ما تقصي أو تهمش الكثير من الذاكرات التي لا تتناسب مع تلك الرواية. ولكن المقصود بالتاريخ في هذه الورقة هو سرديات متعددة حيث أن كل مؤرخ يبني تاريخه وكل سلطة تروي قصتها، كما يمكن أن تكتب كل معارضة تاريخها وذاكرتها. فالتاريخ المكتوب يعكس ويخلق علاقات القوى، وهو ثمرة سياسات الماضي والحاضر.

هذا النوع من التاريخ يخلق من خلال تجميع الذاكرات المختلفة للأحداث، والعمل على تجميع الروايات الشفاهية للحدث التاريخي وأرشفتها. من أجل كتابة تاريخ لا تصنعه السلطة أو تاريخً يغير في ذاكرة المجتمع وبالتالي يغير في ضميره. ولكن تاريخًا يقدم صورة متعددة الطبقات وأكثر تعقيدًا للسلطة وما تتضمنه هذه الكلمة من إمكانيات التنافر والتغير والمقاومة. من خلال محاولات كتابة تاريخ "من الأسفل"، كتابة تاريخ يهتم بأعمال المقاومة اليومية التي لا تجد مكاناً في تاريخ الدولة.

هذه النظرة للتاريخ، تعت مد اعتماداً كلياً على علاقة التاريخ بالذاكرة وعلاقتهما بتشكيل الضمير الجمعي. حيث أن الرواية التي

---

14 Scott, J. Wallach. June 1989. "History in Crisis: The Others' Side of the Story". *The American Historical Review*, Vol. 94, No. 3, pp. 680-692. The University of Chicago Press on behalf of the American Historical Association Stable URL: http://www.jstor.org/stable/1873754 .

15 Le Goff, Jacques. 1992. *History and Memory*, translated by Steven Rendall and Elizabeth Claman. New York: Columbia University Press. Pp. 107

ستجد مكانها في ذاكرة المجتمع وتاريخه ستشكل ضميره. فكما شرح هيجل، "بدون ذاكرة الحدث الماضي لا يوجد تاريخ؛ بمعنى آخر، التاريخ يفترض وجود أحداث ذات أهمية جماعية أو أحداث مرت بها الجماعة وهي واعية بحدوثها". ولذلك كما قال لوجوف " أنه يتعين على المتخصصين في الذاكرة -الأنثروبولوجيين والمؤرخين والصحفيين وعلماء الاجتماع -التركيز على معركة دمقرطة الذاكرة الاجتماعية"[16]. فحتى الأرشيفات الشفوية والبصرية لم تخلوا من تدخل النظام من خلال محاولته للسيطرة عليها أو طمسها. فإذا كانت الذاكرة، التي تصنع التاريخ وتعيش من خلاله، تحاول الحفاظ على الماضي من أجل الحاضر والمستقبل، فيجب أن نعمل في اتجاه أن تخدم هذه الذاكرة الجمعية في عملية التحرير والتغيير لا القمع والاستبعاد.[17]

ولذلك فمن المهم فهم ما هي الذاكرة الجمعية؟ وكيف تشكل الضمير الجمعي؟ وكيف يؤثران على التاريخ والحقيقة وعملية العدالة الانتقالية؟

[16] Le Goff, J. 1992. *History and Memory*, translated by Steven Rendall and Elizabeth Claman. New York: Columbia University Press. Pp. 101

[17] Le Goff, J. 1992. *History and Memory*, translated by Steven Rendall and Elizabeth Claman. New York: Columbia University Press. Pp. 101

الضمير والذاكرة

الذاكرة هي من أهم الطرق التي يُحيي من خلالها التاريخ تجارب وأعمال الحاضر. هي "قدرة النفس على الاحتفاظ بالتجارب السابقة واستعادتها"[18]. مفهوم "الذاكرة"، يحمل معاني كثيرة ويطرح تساؤلات وجدل حول الاستخدامات السياسية والاستراتيجية للماضي، وعملية تذكر الحدث، وصناعة الذاكرة ومعالمها، وتمجيد ذاكرات معينة وتشييد مواقع ونصب تذكارية لها. في حين أن مفهوم الذاكرة متعدد المعاني، وإلى حد كبير يمكن أن يصبح مجازي عندما يغطي كل أنواع الذاكرة، فربما تكون الذاكرة الجمعية أقل التباسًا في تعريفها. فالذاكرة الجمعية هي مجموعة مشتركة من المعلومات في ذاكرة عضوين أو أكثر من جماعة؛ ويمكن أن تشارك، وتمرر، وتصنع من قبل مجموعات صغيرة أو كبيرة، وتعمل بشكل موازي للذاكرة الفردية. فبالتالي يمكن أن تعرف الذاكرة الجمعية على أنها التفاعل بين سياسات التذكُر أو الذاكرة التاريخية والذكريات أو الذاكرة المشتركة للأحداث التي تم المرور بها أو اختبارها بشكل جماعي؛ فالذاكرة الجمعية تقع عند نقطة تلاقي الفرد بالمجموعة، وما هو نفسي بما هو اجتماعي.

بدأ استخدام مصطلح الذاكرة الجمعية (collective memory) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ولكن من أوائل من عمل على تطوير المصطلح وتحليله هو عالم الاجتماع والفيلسوف موريس هالبواكس في منتصف القرن العشرين من خلال كتابه الذاكرة الجمعية؛ الذي شرح فيه أن الذاكرة دائمًا ما يكون لها جانب اجتماعي، فهي دائمًا مرتبطة بالمجتمع. فلا يمكن أن تفصل الذاكرة عن المجتمع ولا حتى الذاكرة الأكثر حميمية وشخصية[19]. وفي "عصر الإعلام" الذي نعيشه –وربما خاصة خلال العقود الأخيرة- تتشكل الذاكرة الجمعية بشكل جديد. ويتم إعادة إنتاج الذاكرة بشكل دائم[20]. فيتم إنتاج روايات وصور معينة، ثم يتم التشكيك فيها من خلال صور أخرى وهكذا. فالذاكرة الجمعية اليوم تختلف عن الذاكرة الجمعية في الثقافات الشفهية، حيث أن تطور وسائل الطباعة والنقل ساهم في خلق ما أسماه بنديكت أندرسون "بالجماعات المتخيلة". المقصود هنا "بالجماعات المتخيلة" هي أن العلاقات الإنسانية وبالتالي الذاكرة تتخطى التجارب التي يمر بها الإنسان بشكل شخصي. فيمكن من خلال وسائل الإعلام المختلفة أن يتعاطف شخص مع أشخاص لم يراهم من قبل، ويمكن لأحداث لم يعيشها الشخص أن تصبح جزءًا من ذاكرته. بمعنى أخر "هي متخيلة لأن أعضاء أي دولة مهما كانت صغيرة لن يعرفوا، أو يقابلوا أو حتى يسمعوا عن معظم أعضاء هذه الدولة، ومع ذلك يحيا في ذهن كل منهم شيء مشترك"[21]. هذه "الجماعات المتخيلة "هي بشكل أو بأخر ما تتأسس عليه الدول بشكلها المعاصر؛ كما أنها تتشكل وتشكل الذاكرة الجمعية وبالتالي تصنع تاريخ المجتمع وضميره.

الضمير الجمعي، يفترض وجود ذاكرة جمعية، فبدونها لا يوجد قانون أو عدالة، ولا بنية سياسية ولا هدف جماعي. بدون التاريخ بمعناه الشامل لا توجد دولة[22]. وكان عالم الاجتماع الفرنسي أميل دوركايم هو أول من قدم مفهوم الضمير أو الوعي الجمعي في كتابه تقسيم العمل في المجتمع في عام 1893. رأى دوركايم أن القانون والأخلاق هي مكونات داخل الوعي المشترك في المجتمع وليست داخل وعي الفرد الواحد. وناقش في هذا الكتاب أن وحدة الدين وغياب التعددية لعبت دورًا أساسيًا في خلق الضمير الجمعي في المجتمعات القديمة أو البدائية، مما صنع تضامنًا اجتماعيًا في تلك المجتمعات. وأضاف أن المجتمعات الحديثة تختلف

---

18 المعجم

19 Funkenstein, A. 1989. "Collective Memory and Historical Consciousness". History and Memory, Vol. 1, No. 1 (Spring - Summer, 1989), pp. 5-26 Indiana University Press Stable. Pp. 7 URL: http://www.jstor.org/stable/25618571

20 Young, J. 1993. *The Texture of Memory*: *Holocaust Memorials and Meaning*. Yale University Press.

21 Anderson, B. 1983. Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism. London: Verso.

22 Funkenstein, A. 1989. "Collective Memory and Historical Consciousness". History and Memory, Vol. 1, No. 1 (Spring - Summer, 1989), pp. 5-26 Indiana University Press Stable. Pp. 5URL: http://www.jstor.org/stable/25618571

في كونها تتسم بالتعددية. ولذلك فالذي يجمع أفرادها ببعض ليس القدر المشترك بل الاعتماد. كما أنه ذكر أن هذا لا يعني اختفاء وجود الوعي الجمعي في المجتمع الحديث بل تقليص حجمه. وذكر في كتابه الانتحار (1897) أن المفاهيم المشتركة في الوعي الجمعي الحديث هي "الفردية" إذ أنها معززة بالثقافة الاستهلاكية. كما أن دوركايم ومن بعده ميشال فوكو وآخرون فرقوا بين رؤية المجتمعات القديمة والمجتمعات الحديثة للقانون والعقاب بناء على اختلاف في الوعي الجمعي لكل من هذه المجتمعات. فرأوا أن المجتمعات القديمة كانت تضع الأولوية للقوانين الرادعة ولذلك وجدت أساليب عنيفة في العقاب، وهذا لأن السياق القيمي المشترك في الوعي الجمعي القديم رأى في تلك الجرائم انتهاكًا فجًا لمنظومتها القيمية. في حين أن المجتمعات الحديثة رأت الأولوية لما يطلق عليه القوانين الإصلاحية حيث أن أولوية هذه المجتمعات تقتضي إبقاء النظام قائمًا ومستقراَ من خلال إصلاح المجرمين وإعادة تأهيلهم.[23] من هنا يمكن أن يعرف مفهوم الضمير والوعي الجمعي على أنه المعتقدات المشتركة والأفكار والمواقف الأخلاقية التي تعمل كقوة موحدة داخل المجتمع، فهو ما يشكل الحياة القانونية والأخلاقية داخل أي مجتمع. وهو يصاغ ويصنع بشكل ما أو على الأقل يتأثر بالذاكرة الجمعية وتاريخ المجتمع.

أختلف الفلاسفة حول العلاقة بين الذاكرة الجمعية والتاريخ، ولكن أتفق الغالبية على أن "الذاكرة هي سجل التاريخ بما أنها تبقى حارسة لإشكالية العلاقة التمثيلية للحاضر بالماضي. يمكن أن نقول أن واجب الذاكرة هو واجب العدالة؛ فالذاكرة هي بمثابة الشهادة أو هي قصة ذاتية تخص حدثًا من الماضي وهي شرط من شروط كتابة التاريخ[24]. ولذلك فالذاكرة الجمعية مثلها مثل التاريخ، تتأثر بعوامل القوي وتتشكل من خلال الصراعات على السلطة. فعادة ما تتم محاولة السيطرة عليها من قبل السلطة لتحقيق التجانس للماضي، والحد من التنوع في الذكرات والسرديات المختلفة للرواية التاريخية[25]. ويتمثل جزء من الذاكرة الجمعية للدول في مواقع الضمير والذاكرة التي تختار الدولة أن تشيدها. فالذاكرة العامة، مجسدة في هذه المواقع التذكارية، فما تختار الدولة أن تتذكره بشكل مادي أو ما لا تحيي ذاكرته هو مؤشر للذاكرة الجمعية. الذاكرة الجمعية تعيش من خلال الإنتاج المستمر لأشكال مختلفة لعرضها. من هذا المنطلق فأن مواقع الضمير والذاكرة تلعب دوراً مهمًا في كتابة التاريخ وتشكيل الضمير الجمعي.

مواقع الضمير والذاكرة، "هي مواقع لتوطين تلك الذكريات التي لها أهمية رمزية لبناء تاريخ المجتمع"[26]؛ فالذاكرة عمومًا و"ذاكرة العنف بشكل خاص ليست فقط داخل أجساد البشر وعقولهم بل أيضًا منحوتة في الأماكن"[27]. هذا النوع من المواقع هو منتج التفاعل بين الذاكرة والتاريخ. حيث أنه يجسد إرادة التذكر (الذاكرة) والتسجيل (التاريخ)[28]. مواقع الضمير والذاكرة، تأتي من منطلق أنه من خلال تذكر صراعات الماضي يمكن للمجتمع أن يطرح تساؤلات حول الماضي وما أتى به من ظلم سياسي واستبداد، كما أنها تساعد على فهم الحاضر وتغير في المستقبل. فهي أماكن آمنة للتذكر، ترفع من الوعي والضمير الجمعي للمجتمع. فهذه المواقع تساعد في محاولات الوصول للحقيقة، والاستفادة من دروس الماضي وتعزز الضمير الجمعي في محاولة لتجنب أخطاء الماضي.

---

23 Durkheim E. 1897. *Suicide*. Trans. by JA Spaulding and George Simpson. New York: The Free PressFoucault, M. 1977. *Discipline and Punish*. New York: Pantheon.

24 شاهد العيان ص43- بول ريكور ص247

25 Marc Bloch

26 Çelik, Z. 1999. 'Colonial/Postcolonial intersections: *Lieux de Memoire* in Algiers'. *Third World Text*, 49, Winter 1999-2000, pp 63-72

27 Schramm, K. 2011. 'Introduction: Landscapes of Violence: Memory and Sacred Space', *History & Memory*, Volum2 23, Number 1, Spring/Summer 2011, pp.5-22, Indiana University Press.

28 Nora, P. 1989. 'Between Memory and History: Les Lieux de Mémoire', *Representations*, No. 26, Special Issue: Memory and Counter-Memory (spring, 1989), pp. 7-24, University of California.

ومواقع الضمير والذاكرة، تجعل من الذاكرة الجمعية جزءاَ من التاريخ، فتجد الذاكرة من خلال هذه المواقع حياة جديدة تتخطى حياة من عاصروها. هذه المواقع يمكن أن تكون أماكن مثل متحف أو سجن قديم أو شارع أو ميدان أو نصب تذكاري عاش جزءاَ من صراع أو يُحيي ذكراه. من أمثلة هذه المواقع، الأماكن المختلفة حول العالم التي تحيي ذكرى المحارق النازية أو مذابح الأرمن كي تجد مكانها دائمًا في الذاكرة الجمعية للإنسانية أو مواقع الضمير المختلفة التي أقيمت بعد سقوط نظام الفصل العنصري الذي حكمت من خلاله الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا . وهذه المواقع تلعب دوراً أساسيَا في تشكيل الرواية التاريخية، وإيجاد مساحة لمناقشة الماضي وتخطيه و التعلم منه دون محوه. ولكن في حين أن لمواقع الضمير والذاكرة دوراً مهمًا في داعم الذاكرة الجمعية، فهي أيضًا يمكن أن تستخدم لدعم رواية السلطة التاريخية، من خلال التمثيل الانتقائي.

ولذلك فمن المهم العمل على تشييد هذا النوع من المواقع من قبل جهات مختلفة، لدعم الذاكرة الجمعية والروايات التاريخية المختلفة، التي بدورها تعزز عملية العدالة الانتقالية. فبدون ذاكرة جمعية وتاريخ تعددي وشامل لا يمكن التفكير في المصالحة والتعويض، أو بمعنى آخر لا يمكننا أن نتكلم عن أي عدالة انتقالية تتضمن المصالحة السياسية أو التعويضات المادية والمعنوية، إذا لم يكن هناك تاريخ وذاكرة جمعية تتكلم عن الانتهاكات، وتعطي إحساسًا بأن الحاضر ملزم باستيعاب الماضي من أجل التحرك منه إلى المستقبل. ومن هنا يأتي دور التاريخ والذاكرة في مفهوم العدالة الانتقالية .[29]

[29] Scott, J. Wallach. June 1989. “History in Crisis: The Others' Side of the Story”. *The American Historical Review*, Vol. 94, No. 3, pp. 680-692. The University of Chicago Press on behalf of the American Historical Association Stable. Pp. 681. URL: http://www.jstor.org/stable/1873754 .

المقصود بالعدالة الانتقالية

كما أشرنا سابقًا بدون تاريخ وذاكرة جمعية تتكلم عن الانتهاكات. لا يمكننا الحديث عن العدالة الانتقالية، وهذا ما توصلت إليه منظمة الأمم المتحدة في المذكرة التوجيهية التي أعدها الأمين العام في مارس ٢٠١٠. فقد أشار الأمين العام إلى ضرورة أن تسعى العدالة الانتقالية إلى مراعاة الأسباب الجذرية للنزاعات وما يتصل بها من انتهاكات لجميع الحقوق، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. عن طريق بذل الجهد لمعالجة جميع الانتهاكات على نحو متكامل ومترابط. من هنا يمكن أن تساهم العدالة الانتقالية في تحقيق الأهداف الأوسع ومنع حدوث نزعات أخرى، وبناء المصالحة.[30]

لذا يشمل مفهوم العدالة الانتقالية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة "كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة تجاوزات الماضي الواسعة النطاق، بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة". وتشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، ومحاكمات الأفراد، والتعويض، وتقصي الحقائق، وفحص السجل للكشف عن التجاوزات.[31]

وتقسم العدالة الانتقالية إلى مراحل تنبني بعضها على بعض. أول تلك المراحل هي الكشف عن حقيقة الانتهاكات فيما سمي بالحق في معرفة الحقيقة، ثم جبر ضرر الضحايا والناجيين ومحاسبة المجرمين، ثم إجراءات المصالحة والعفو بعد أن يتم الكشف عن الحقيقة والاعتراف بالانتهاكات غالبًا من خلال جلسات علنية بهيئات الحقيقة والمصالحة. في هذا الشأن يجب أن نبين أنواع العدالة المتبناة والفرق بينهم خاصة فيما يتعلق بسياسات العفو.

وتؤكد التجربة الطويلة للأمم المتحدة[32] في هذا المجال أن إتباع نهج مجزأ في إقامة سيادة القانون والعدالة الانتقالية لن يثمر نتائج مرضية في بلد مزقته الحرب أو نهشت فيه الفظائع، ولكي تتسم استراتيجيات سيادة القانون والعدالة الانتقالية بالفعالية - كما أشارت العديد من تقرير الأمم المتحدة المعنية-ينبغي أن تكون شاملة تشارك في إطارها جميع مؤسسات قطاع العدالة، سواء كانت رسمية أو غير حكومية. ومن الدروس المستفادة من عقود من تجارب الأمم المتحدة في الميدان رفض منطق تركيز الجهود على إعادة خدمات محددة مثل جهاز الشرطة مثلًا والاهتمام الضئيل لجميع المكونات الأخرى لقطاع العدالة، مثل العمل القضائي، وإصلاح السجون، وحماية الضحايا ومساعدتهم، والقدرة على الملاحقة القضائية.

إن جميع العناصر تنطوي على أهمية بالغة لسيادة القانون وتحقيق العدالة، وكلها مترابطة وإهمال أحدها يفضي لا محالة إلى إضعاف العناصر الأخرى.

---

30 - الأمم المتحدة مذكرة توجيهية أعدها الأمين العام في مارس ٢٠١٠.

31 الأمم المتحدة مجلس الأمن تقرير الأمين العام بعنوان "سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع". أغسطس ٢٠٠٤ وثيقة 616/2004/S

32 المرجع السابق، انظر أيضا التقرير السنوي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية المقدم لمجلس حقوق الإنسان في الدورة الثامنة عشر ٢٠١١

نشأة وتطور مفهوم الحق في الحقيقة

"انطلق مفهوم الحق في الحقيقة أولًا لمجابهة ظاهرة الاختفاء القسري في مراحل الصراع والنزاع المسلح وتحصين حق أهالي المختفين قسريًا"[33] في معرفة مصير ذويهم ثم تطور ليشمل كافة انتهاكات حقوق الإنسان. كما أنه لم يشمل حق أهالي المفقودين فقط أو من وقع عليهم الضرر المباشر بل امتد للمجتمع بأسره لأنه تحول من حق فردي إلى حق جمعي.

إذ تعود جذور الحق في الحقيقة تاريخيَا إلى القانون الإنساني الدولي خاصة في حق الأسر في معرفة مصير أقربائهم والتزام أطراف النزاع المسلح بالبحث عن المفقودين من خلال نص المادة 32 من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 أغسطس 1949 والمتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية وتفرض التزام الأطراف المتحاربة للاستجابة للبحث عن المفقودين. كما نصت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في 1981على ذات المبدأ [34]

ثم أصبح مفهوم الحق في الحقيقة في السبعينات موضوع اهتمام متزايد خاصة في أمريكا اللاتينية لكثرة حالات الاختفاء القسري. إلا أن الحق اتسع تدريجيَا فقد أصبح يشمل الانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الإنسان مثل حالات الإعدام بلا محاكمات والتعذيب.كان ذلك الاتساع راجع إلى سوابق قضائية[35] فسرت الحق بمدلول أوسع.

ثم مؤخرَا تم الاعتراف بمفهوم الحق في الحقيقة في صكوك دولية متعددة، ومن الصكوك التي تناولت الحق مجموعة المبادئ المستوفاة لمكافحة الإفلات من العقاب والمبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي[36]، وقد اعتبرت أن "لكل شعب حق غير قابل للتصرف في معرفة الحقيقة عن الأحداث الماضية المتعلقة بارتكاب جرائم شنيعة وعن الظروف والأسباب التي أفضت، نتيجة الانتهاكات الجسيمة أو المنهجية لحقوق الإنسان، إلى ارتكاب هذه الجرائم. وتقدم الممارسة الكاملة والفعالة للحق في معرفة الحقيقة ضمانًا حيويًا لتفادي تجدد وقوع الانتهاكات". بالإضافة إلى المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الإنصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني[37] وغيرهم من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وتقارير من المؤتمرات الدولية.[38]

---

33 The Inter American Commission on Human right Report "The Right to Truth in the Americas", P. 27

34 Rule 117 in the IRC, Customary International Humanitarian Law : "يجب على كل الأطراف في النزاع أن يتخذ جميع التدابير الممكنة لتقديم بيانات عن الأشخاص الذين يبلغ عن فقدانهم نتيجة النزاع المسلح كما يجب عليه تزويد أسره الشخص المفقود بأيه معلومات عن مصيره"

35 نص تقرير القضية رقم 10.488 الجنة الأمريكية لحقوق الإنسان "الحق في معرفة حقيقة الوقائع التي أدت لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في إلسالفادور , والحق في معرفة شخص المشاركين في الجرائم, يمثل واجب على الدول أن تحققه لذوي الضحايا وعموم المجتمع . هذا الواجب يستند بالأساس من نصوص مواد 1(1), 8(1), 25 و 13 من الاتفاقية الأمريكية." IACHR, Report no. 126l99, Case 10.488, *Ignacio Ellacuria et al.*, Para 221: "The right to know the truth with respect to the facts that gave rise to the serious human rights violations that occurred in El Salvador, and the right to know the identity of those who took part in them, constitutes an obligation that the State must satisfy with respect to the victims' relatives and society in general. This obligation arises essentially from the provisions of Articles 1(1), 8(1), 25 and 13 of the American Convention"

36 المبدأ 16: "(1) لكافة المشردين داخليا الحق في معرفة مصير أقربائهم المفقودين وأماكن وجودهم. (2) تسعى السلطات المعنية إلى تحديد مصير ومكان المشردين داخليا المبلغ عن اختفائهم وتتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة التي تتولى هذه المهمة. وعليها أن تعلم أقرب الأقرباء بمدى التقدم في التحقيق وموافاتهم بالنتائج

37 البند 11: تتضمن سبل الانتصاف المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسـان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي حق الضحية فيما يرد أدناه......(ج) الوصول إلى المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالانتهاكات وآليات جبر الضرر."

38 تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها, دراسة عن الحق في معرفة الحقيقة, تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان E/CN.4/2006/91 8 2006 Feb

آليات رسمية وغير رسمية للحقيقة

للوصول للحقيقة آليات تأتي الدولة بها للكشف عن الحقيقة من أهمها: لجان الحقيقة وتقصي الحقائق، وسياسات حفظ وإتاحة أرشيف المؤسسات عامة وا لأمنية منها خاصة. تكون تلك الآليات مضبوطة بمبادئ الحق في معرفة الحقيقة المنصوص عليها دوليَا.

ثم تأتي مرحلة جبر الضرر والذي يكون جزء منها مادي ويتأتى من خلال التقاضي ومحاسبة المسؤولين ومنها ما هو معنوي كمواقع الضمير والذاكرة وغيرها من مشاريع الذاكرة والتذكر. هذا على الصعيد الرسمي، أي السياسات التي وجب على الحكومات إتباعها في فترات العدالة الانتقالية من أجل صيانة الحقيقة والحفاظ على ضمير وذاكرة المجتمعات.

إلا أن هذا ليس الباب الوحيد لضمان الحقيقة. فهنالك ما يسمى بمبادرات الحقيقة غير الرسمية (UTP-Unofficial Truth Projects).

والتي تتعدد أشكالها فهناك: لجان غير رسمية مماثلة للجان الحقيقة الرسمية في الهيئة ونظام العمل. وبالرغم من عدم وجود بيروقراطية شديدة فيها كالمتمثلة في لجان الحقيقة الرسمية إلا أن نشأتها ومعايير عملها تكون كالرسمية.

هناك أيضًا مبادرات داخل مراكز أو مؤسسات تعمل على التوثيق ويرتكز عملها على مواجهة الماضي والانتهاكات التي وقعت فيه من خلال التوثيق. وهذا النوع من المبادرات يكون أكثر بساطة من الأول وأقل تعقيدًا على الصعيد المؤسسي.[39] هنالك كذلك مبادرات يكون مرتكزها الأساسي "الفن أو النشاطات الاجتماعية"[40] كنماذج محاكاة المحاكمات (Mock trials) التي وقعت في اليابان[41]، ومسارح المقهورين، والشعر، وفنون الحكي، والروايات التاريخية، ومواقع الضمير، والمتاحف الشعبية.

كل تلك المبادرات على تفاوتها تعد مبادرات حقيقة ومبادرات مؤثرة في ضمير وذاكرة المجتمعات خاصة الفني منها والذي يكون تأثيره أكثر مباشرة من سابقيها. إلا أن ما نتناوله هنا هو الأول والثاني من مبادرات الحقيقة غير الرسمية.

---

39 Louis bickford, Unoffial Truth Projects, Human Rights Quarterly, Project muse, 2007, P.1003

40 See the Art of truth telling about Authoritarian Rule,

41 أقيمت نماذج محاكاة دولية لمحاكمات جرائم الحرب التي وقعت على النساء الذين تعرضوا للاستعباد الجنسي من قبل القوات العسكرية في الحرب العالمية الثانية باليابان Tokyo Women Tribunal: http://www.iccwomen.org/wigjdraft1/Archives/oldWCGJ/tokyo/index.htm

خاتمة

من خلال هذه الورقة قدم فريق عمل ملف الضمير والذاكرة في مؤسسة حرية الفكر والتعبير، محاولة لتحديد المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بعملية العدالة الانتقالية كالتاريخ والضمير والذاكرة والحقيقة. وذلك من خلال مساهمته في تعريف وطرح تساؤلات حول هذه المفاهيم وعلاقة بعضها ببعض ومُساءلة دورها. وذلك من أجل المساهمة في تجربة صناعة الضمير والذاكرة الجمعية، من خلال بناء خطاب مختلف يدعم تعددية الروايات، ومحاولة العمل على توثيق موازي للأحداث المختلفة التي مر بها المجتمع المصري منذ 2011.

وأخيراَ تدعو مؤسسة حرية الفكر والتعبير الحكومة المصرية، لإعلان تقارير لجان تقصي الحقائق وغيرها من السجلات والوثائق التي تكشف تجاوزات الماضي لأنها تعد الخطوة الأولى في كشف الحقيقة. فكما أشرنا أعلاه فبدون ذاكرة جمعية وتاريخ تعددي وشامل لا يمكن التفكير في المصالحة والتعويض، أو بمعنى آخر لا يمكننا أن نتكلم عن أي عدالة انتقالية تتضمن المصالحة السياسية أو التعويضات المادية والمعنوية، إذا لم يكن هناك تاريخ وذاكرة جمعية تتكلم عن الانتهاكات وتعطي إحساسًا بأن الحاضر ملزم باستيعاب الماضي من أجل التحرك منه إلى المستقبل.